

رسالة من وزارة الخارجية اللبنانية إلى أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن السابع 2009/07/28

نص الرسالة التي وجهتها وزارة الخارجية والمغتربين الى الامين العام للأمم المتحدة بان كي- مون ورئيس مجلس الامن الدولي لهذا الشهر حول الحوادث الاخيرة في الجنوب، وقد سلمتها نائبة المندوب الدائم للبنان في الامم المتحدة السيدة كارولين زيادة.

"بتاريخ 2009/7/14 وقع انفجار في بلدة خربة سلم جنوب لبنان تم على أثره تأليف لجنة تحقيق مشتركة من الجيش اللبناني وضباط من اليونيفيل. تقوم اللجنة بعملها جنباً إلى جنب مع ضباط من الجيش اللبناني واليونيفيل متواجدين بصورة شبه دائمة في مكان الانفجار. وتتم حراسة المكان بشكل مشترك بعد عزله تماماً ووضع مراقبة دائمة له.

بدأ التحقيق اعتباراً من اليوم الثاني بسبب خطورة التقدم من مكان الانفجار في اليوم الأول، وذلك بالاستناد إلى رأي خبراء المتفجرات في الجيش اللبناني واليونيفيل. وبقي الجيش اللبناني داخل المكان في اليوم التالي بالرغم من خطورة التواجد فيه، مما أدى إلى إصابة عنصر من الجيش اللبناني في المحيط القريب للمبنى جراء انفجار لاحق، وهو ما يدحض الاتهامات الإسرائيلية الكاذبة عن تعمد الجيش اللبناني تأخير بدء انتشار اليونيفيل في مكان الانفجار وبدء التحقيق.

بعد التحقيق، تبين لضباط الجيش اللبناني في اللجنة أن المبنى الذي وقع فيه الانفجار كان يحتوي على كمية من الذخائر المتنوعة وبعض الأسلحة المختلفة، وأن سبب الانفجار هو حريق شب في المبنى غير المكتمل البناء وغير السكني. واستنتج من ذلك أن هذه الذخائر والأسلحة هي من بقايا حرب تموز 2006 للأسباب التالية:

- وجود ذخيرة دبابت من عيار 100 ملم خاصة بالدبابات الإسرائيلية، إذ تحمل كتابة عبرية عليها.

- كل الأسلحة والذخائر المتبقية في المكان هي من الأنواع التي استعملت في حرب تموز 2006.

- وجود ذخيرة مدافع من عيار 130 ملم غير متوافرة لدى المقاومة، بل هي من الذخائر التي استخدمتها ميليشيا لحد العملية لإسرائيل قبل التحرير عام 2000.

وبما أن الجيش اللبناني واليونيفيل يقرمان حالياً بالتحقيق حول الانفجار ويتعاون وثيق بينهما، فإن استباق نتائج التحقيق وتوجيه الاتهام من قبل إسرائيل بتهريب الأسلحة إلى داخل منطقة عمليات اليونيفيل جنوب نهر الليطاني هو مجرد إدعاءات كاذبة وتدخل سافر في مسار التحقيق للتأثير على نتائجه. علماً بأن الأمين العام للأمم المتحدة كان قد أشار في الفقرة 28 من تقريره العاشر الصادر بتاريخ 29 حزيران 2009 حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 إلى أن اليونيفيل وحتى تاريخه لم تزود كما لم تجد أدلة حول بنى عسكرية جديدة أو تهريب سلاح إلى داخل منطقة عملياتها.

كما أشار الأمين العام في الفقرة 49 من التقرير المذكور إلى أن الحكومة اللبنانية وأجهزتها لم تبلغ عن أي حوادث تهريب سلاح إلى داخل لبنان، في حين أن إسرائيل تطلق الادعاءات حول خرق حظر تهريب السلاح في الوقت الذي لا تستطيع الأمم المتحدة تأكيد هذه الادعاءات الإسرائيلية بشكل مستقل، إضافة إلى أن الأمين العام أشار في الفقرة 66 من التقرير نفسه إلى أن اليونيفيل لم تجد دليلاً على تهريب السلاح إلى داخل منطقة عملياتها. إن إدعاء إسرائيل حول قيام حزب الله بوضع أسلحة بالقرب من المدنيين يعرضهم للخطر، يقصد منه تبرير قيام إسرائيل مستقبلاً باستهداف هؤلاء المدنيين اللبنانيين بشكل متعمد، وهو ما سبق أن أفصحت عنه إسرائيل تكراراً خلال الاجتماعات الثلاثية في الناقورة، مما يشكل مخالفة صارخة للقانون الدولي، القانون الإنساني الدولي، حقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الرابعة.

بتاريخ 2009/7/19 وردت معلومات من قيادة اليونيفيل إلى الجيش اللبناني عن احتمال نقل ذخيرة من مكان الانفجار إلى مكان آخر في بلدة خربة سلم. فطلب الجيش اللبناني إحداثيات المكان المشار إليه حيث توجه بعدها إلى الموقع المحدد وهو عبارة عن ثلاثة منازل قيد الإنشاء ومنزل مسكون. قامت عناصر من الجيش اللبناني بتفتيش الأماكن المذكورة وتم التأكد من خلوها من أي ممنوعات. وبعد ذلك، ووفق التعليمات المتبعة تم استدعاء قوات اليونيفيل للاطلاع على نتيجة التفتيش ولدخول الأماكن المشار إليها بمواكبة الجيش اللبناني. حضرت دوريتان من القوة الدولية إلى المكان المذكور، كما حضرت دوريات أخرى من اليونيفيل إلى أماكن متعددة من القرية.

ونتيجة لخلل في التنسيق، حاولت وحدة من اليونيفيل الموجودة في الموقع دخول أحد المنازل دون مواكبة من الجيش اللبناني، فحصل صراخ من نساء وفتيات لوقع المفاجأة، قام على أثره بعض الصبية برمي الحجارة على القوة، مما أدى إلى جرح عنصر من اليونيفيل، وتفاقم الوضع على الأثر بين القوات الدولية والأهالي الذين قاموا برشق عناصر اليونيفيل بالحجارة فأصيب البعض منهم.

تحاول إسرائيل دوماً افتعال المشاكل بين لبنان واليونيفيل لتغطية لاحتلالها المستمر لأراض لبنانية في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وشمالى بلدة العجر، ولانتهاكاتها اليومية للسيادة اللبنانية جواً وبحراً وبراً، خرقة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرار 1701 (2006).

كما تأتي المحاولات الإسرائيلية الفاشلة لافتعال المشاكل بين لبنان واليونيفيل لتغطية شبكات التجسس المزروعة في كل الأراضي اللبنانية والتي كان لبنان قد أعلم الأمم المتحدة بشأن الجزء المكتشف منها في رسالة وجهها بتاريخ 2009/5/20. وتهدف هذه الشبكات إلى زعزعة استقرار لبنان وتهديد أمنه، إضافة إلى تهديد الأمن والاستقرار في المنطقة. وكان الأمين العام للأمم المتحدة في الفقرة 20 من تقريره التاسع الأخير الصادر بتاريخ 2009/4/24 حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1559 (2004) إعتبر أن نشاطات التجسس الإسرائيلية تشكل خرقة لسيادة لبنان. كما عبر الأمين العام عن قلقه في الفقرة 71 من تقريره الأخير حول تنفيذ القرار 1701 (2006) إزاء خلايا التجسس الإسرائيلية العاملة في لبنان التي في حال ثبوتها، على حد قوله، قد تهدد الوقف الهش للعمليات العدائية القائم بين لبنان وإسرائيل.

وتأتي المحاولات الإسرائيلية الفاشلة أيضاً لتغطي الخرق الإسرائيلي الميداني الأخير للسيادة اللبنانية بتاريخ 2009/6/17 عبر استحداث سائر ترابي وبرج مراقبة من الإسمنت المسلح بمحاذاة بوابة حسن في خراج بلدة كفرشوبا والذي كان لبنان قد أعلم الأمم المتحدة بشأنه في رسالة وجهها بتاريخ 2009/6/29.

ويتجاوز الخرق الإسرائيلي الأخير السياج التقني الإسرائيلي بمسافة عشرة أمتار في منطقة هي من المواقع التي تحفظ عليها لبنان في العام 2000 أثناء تحقق الأمم المتحدة من انسحاب إسرائيل.

وتهدف إسرائيل من استحداث هذا الخرق خارج السياج التقني إلى خلق أمر واقع جديد في مواقع تحفظ عليها لبنان، وذلك لقمص الأراضي اللبنانية تدريجاً كما فعلت سابقاً في احتلالها التدريجي لمزارع شبعاً اللبنانية. وقد استفز الخرق الإسرائيلي المستحدث عدداً من المواطنين اللبنانيين وتحديداً مالكي الأراضي التي وضع عليها الخرق، مما دفعهم بتاريخ 2009/7/17 إلى التوجه نحوه ورفع العلم اللبناني فوقه. ويطلب لبنان الإزالة الكاملة للخرق الإسرائيلي المستحدث في خراج بلدة كفرشوبا وعودة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً، على أن تقوم اليونيفيل بدور أساسي في هذا الإطار ولمنع تكرار مثل هذه الخروقات مستقبلاً.

كما أن هذه المحاولات الإسرائيلية الفاشلة هي للتغطية على الورد المتأخر للمعلومات التي قدمتها حول مواقع إطلاق القنابل العنقودية، وبعد سقوط عشرات الضحايا المدنيين اللبنانيين. وكانت الحكومة اللبنانية قد أبلغت الأمم المتحدة أن دقة هذه المعلومات غير مؤكدة خاصة وأن 37 موقعا ملوثا بالقنابل العنقودية ليست واردة فيها. إضافة إلى أن الجيش اللبناني كان قد طلب معلومات محددة حول إطلاق القنابل العنقودية لم تقدمها إسرائيل حتى الآن.

يؤكد لبنان التعاون الوثيق العملي والإستراتيجي بين الجيش اللبناني واليونيفيل، وفي هذا الإطار، يشير إلى أن هذا التعاون قد تم تعزيزه مؤخراً من خلال الدوريات المشتركة مع اليونيفيل في منطقة عملياتها، علماً أنه لم يتبين وجود أي أسلحة جديدة في منطقة عمليات اليونيفيل حتى تاريخه، أما الأسلحة التي تم العثور عليها فهي من بقايا حرب إسرائيل على لبنان عام 2006.

يعيد لبنان تأكيد تمسكه بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 (2006)، وهو كان لهذه الغاية قد وجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 2009/7/4، طالباً تمديد ولاية اليونيفيل لفترة سنة إضافية دون أي تغيير في الولاية. ويرفض لبنان مجدداً أي مس في ولاية قوة اليونيفيل كما حددتها القرارات ذات الصلة دعماً للجيش اللبناني، وأو تغيير مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك، والترتيبات المتبعة في التعاون الوثيق القائم بين الجيش اللبناني واليونيفيل. كما يؤكد لبنان على تقديره لليونيفيل وعملها في الجنوب و مساهمتها في الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة عملياتها".

وقد طلب لبنان توزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي.